

المحاضرة الاولى: وصف البادية السورية(الجغرافية، التضاريس، المناخ، النباتات، الفيضانات)

بادية الشام

□ عرفت بادية الشام قديماً ببادية السماوة ويقول ياقوت الحموي: «إنما سميت السماوة لأنها أرض مستوية لا حجر فيها»

□ ماهي حدود هذه البادية.....

□ «حدود هذه البادية في بلاد الشام تبدأ في الجنوب في إمارة شرق الأردن من أنحاء معان، ومن جبال الشراة وجبال مؤاب وجبال عجلون وتسير مع السكة الحديدية الحجازية الممتدة على سيف البادية حتى تبلغ محطة المفرق ومن ثم تنعطف نحو شرقي جبل حوران ووعدة اللجا ثم شرق قرى الضمير والقريتين والفرقلس وجبل الشومرية وعقيربات والأندرين وبالس وشمس الدين على الفرات» <

جغرافية البادية في سورية

□ تقع الجمهورية العربية السورية في قلب الشرق الأوسط وتغطي رقعة من الأرض مساحتها 185,180 كم²

□ مناخ سورية متوسطي. وتنقسم البلاد إلى خمس مناطق للاستيطان الزراعي استناداً إلى المعدل السنوي لهطول الأمطار.

□ وتحتل البادية مساحة عشرة ملايين من الهكتارات، أو 55 في المائة من مجموع الأراضي السورية، وهي تمتد عبر أجزاء كبيرة من وسط سورية وشرقها.

□ ونظراً لما تتصف به من فقر التربة وقلة هطول الأمطار، حيث تتناقص الأمطار كلما اتجهنا من الغرب شرقاً، فإنها لا تصلح إلا للمرعى للحيوانات المجترة الصغيرة والخيول والإبل.

□ وقد أدى سوء الإدارة والتعدي على الموارد من نبات وتربة في البادية، ولاسيما خلال العقود الخمسة الماضية، إلى تدهور حاد في الغطاء النباتي ونوعية التربة. فالتربة الموجودة في البادية أميل لأن تكون سطحية ضحلة أو صخرية

تبلغ مساحة القطر العربي السوري (١٨٥١٨) ألف هكتار وقد قسم القطر حسب كميات هطول الأمطار إلى خمس مناطق استقرار زراعي وهي كما يلي:

١ -منطقة الاستقرار الزراعي الأولى

الهطول فيها أكثر من (٣٥٠) ملم سنوياً وتقسم إلى:

أ - منطقة معدل أمطارها فوق (٦٠٠) ملم سنوياً وتكون الزراعات البعلية فيها مضمونة سنوياً.

ب -منطقة معدل أمطارها بين (350- 600) ولا تقل عن 300ملم بالسنة في ثلثي السنوات المرصودة أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات ومحاصيلها الرئيسية القمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية وتبلغ مساحة منطقة الاستقرار الزراعي الأولى) وتشكل 14.6 % من إجمالي مساحة القطر.

٢ -منطقة الاستقرار الزراعي الثانية

معدل أمطارها بين ٢٥٠ - 350 ملم سنوياً ولا تقل عن ٢٥٠ ملم في ثلثي السنوات - المرصودة أي يمكن ضمان موسمي شعير كل ثلاث سنوات، وقد يزرع إلى جانب الشعير والقمح والبقوليات المحاصيل الصيفية وتشكل ٣.١٣ % من مساحة القطر.

٣ -منطقة الاستقرار الزراعي الثالثة

معدل أمطارها يزيد عن ٢٥٠ ملم سنوياً ولا يقل عن هذا الرقم لنصف السنوات المرصودة أي يمكن ضمان ١ - 2 موسم لكل ثلاث سنوات ومحصولها الرئيسي الشعير وقد تزرع البقوليات وتشكل 7,1 % من مساحة القطر.

4- منطقة الاستقرار الرابعة (الهامشية)

معدل أمطارها بين 200-250 ملم سنوياً ولا يقل عن 200 ملم في نصف السنوات المرصودة ولا تصلح إلا لزراعة الشعير أو المراعي الدائمة وتشكل 10% من مساحة القطر.

5 -منطقة الاستقرار الخامسة (البادية والسهوب): وهي كل ماتبقى من مساحة القطر ولا تصلح للزراعة البعلية وتشكل 55% من مساحة القطر.

تضاريس البادية

□ تتسم تضاريس البادية بالبساطة بسبب غلبة الجفاف وتراجع دور التجوية الكيميائية وتدني دور الحت المائي.

□ تشتمل على ثلاث وحدات تضاريسية هي: الهضبة البنائية ، و تضاريس منخفض الفرات ، وتضاريس المقعر البنائي الجبلي.

- الهضبة البنائية: تتصف تضاريسها بالانبساط مع تموجات في السطح تتخللها الأودية والمنخفضات الضحلة ، إضافة إلى التضاريس البركانية كالحرار والصبات والمرتفعات البركانية ، يحتل «الحماد» مساحات واسعة منها ولاسيما في جنوبي سورية وشمالى شرق الأردن. وهو سطح مستوٍ غني بالحجارة الكلسية والصوانية والبالزلية، يراوح ارتفاعه بين 600 و700م، وتكثر فيه التلال البركانية، وكذلك الصبات الاندفاعية كصبة الصفا والزلف، والحرار كحرة الراجل وغيرها. وتؤلف التلال أعلى الارتفاعات في الحماد، إذ تصل التلول في جبل العاقر ويعرف بـ «شيخ التلول» إلى 976م وفي تل دكوة إلى 945م.

- وإلى الشمال والشمال الشرقي من الحماد يمتد منخفض الفرات، وهو ما يعرف جزئياً بالفيضات وبأرض الوديان. ولا تزيد ارتفاعاتها على 250-300م، وتندنى إلى أقل من 200م قرب وادي الفرات. وترد إليها أودية كثيرة من المرتفعات المجاورة.

- أما الكتل الجبلية فتمتد قرابة 360كم على محور غربي/شمالى شرقي، وتتكون من الجبال الوسطى والتدمرية، وتقع الجبال الوسطى بين سهول حمص وحماة غرباً ووادي الفرات شرقاً. وهي جبال التوائية قليلة الارتفاع غنية بالمنخفضات. ومن أشهر أقسامها الشومرية (1072م) والبلعاس (1105م) والشفاء (904م) ثم جبل الشاعر (1262م) وأبو رجمين (1387م). وتنتهي شرقاً بجبل البشري العريض (865م). وتتخلل الجبال بعض الممرات مثل الكوم - الطيبة والقدير. أما السلاسل التدمرية فإنها التوائية ضيقة تمتد قرابة 240كم.

أثر تغير المناخ والدلائل عليه

- ليس هناك أي شك في أن تغير المناخ آخذ في التأثير على البادية. فخلال السنوات الثلاثين الماضية، طرأت تغيرات واضحة في أنماط هطول الأمطار، وأصبحت فترات الجفاف أكثر تواتراً وأشد حدة. وقد هبطت متوسطات هطول الأمطار في البادية بما يعادل 36 مم خلال السنوات العشر الماضية، لتتراوح بين 15 مم في عقربة والميادين إلى 72 مم في الرقة، كما شهدت المنطقة تقلبات ملحوظة في الوفرة - درجات الحرارة

الدنيا والقصوى .وقد تعرضت البادية في عام 2008 إلى موجة من الصقيع غير متوقعة كان لها أثر هائل في إتلاف الغطاء النباتي.

- وتتمثل إحدى نتائج التغيرات المناخية هذه في زيادة العواصف الرملية . ويمكن لهذه العواصف أن تضر بشدة بالغطاء النباتي فضلاً عما تشكله من خطر على صحة السكان ولم يجر بعد أي تقييم دقيق للزيادة في تواتر العواصف الرملية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في البادية .وتتفاقم بفعل التغيرات المناخية جميعها حدة المشاكل في البادية، وهي مشاكل حادة فعلاً بشح المياه، وتدهور الأراضي الرعوية.

- ويعتبر الاستصلاح المقترن بالإدارة الحذرة للحفاظ على إنتاجية المراعي خطوة أولى لها أهميتها في التكيف مع تغير المناخ. إن إعادة إدخال النباتات البلدية والمساعدة على تلبية الاحتياجات من نباتات الكلاً وتثبيت التربة ووقف تحرك الكثبان الرملية ، وحفظ سلالات الماشية الأصلح للتكيف مع أحوال الجفاف وتحسينها، كل ذلك يشكل أنشطة تتصف بأهمية حاسمة في تعزيز القدرة على تكيف الأهالي مع آثار عدم استقرار المناخ والحد من ضعفهم أمامها. وعموماً يتصف مناخ بادية الشام بأنه متوسطي قاري معتدل الحرارة حتى حار في الأجزاء الجنوبية الشرقية.

- وتتراوح المتوسطات الحرارية السنوية فيها بين 18 و 20 درجة مئوية، ولكنها تنخفض في شهر كانون الثاني إلى 7-8 درجة مئوية وترتفع صيفاً إلى 29-32 درجة مئوية.

- تزداد الحرارة شرقاً. والهطل شحيح، ولا يزيد في الشمال على 150مم (عدا الجبال) ويقل عن 100مم في الجنوب.

- وتقل المراكز البشرية في بادية الشام وتغلب حرفة الرعي الفصلي، ويبدو تأثير ذلك واضحاً تماماً على سمات الغطاءين الترابي والنباتي وخصائصهما.

- أما الترب في بادية الشام، على اتساع مساحتها، فتضم نموذجين: شمالي فاتح اللون وجنوبي أحمر - بني. وتحمل هذه الترب آثار الأحوال الرطوبية والحرارية ، وشروط تكون الترب الحمراء البنية أصعب من الترب الفاتحة لتزايد الجفاف. ويلاحظ أنها غنية بالحجارة والجص وبالمركبات الحديدية.

نباتات البادية

- تنتمي نباتات البادية الشامية إلى المجموعة النباتية الإيرانية الطورانية وإلى مجموعة البحر المتوسط في الجبال خاصة.
- ويختلف انتشار نباتات البادية وكثافتها من مكان إلى آخر، وهي متدنية عموماً، وتختلف اختلافاً كبيراً من سنة إلى أخرى تبعاً لكميات الهطل. وتغلب عليها الأعشاب الحولية والمعمرة والأنجم (النباتات من دون سوق).
- كثافة النباتات وتوزعها يرتبطان بالواقع التضاريسي والانحدار ونوعية التربة ولاسيما أفقها الأعلى إضافة إلى الهطل. وبسبب الجفاف تكون القطاعات ذات الانحدارات الشديدة شبه خالية من النباتات، كما في السلاسل التدمرية، وتزداد كثافتها كلما قل الانحدار كما في الأجزاء الدنيا من سفوح هذه السلاسل. وتزداد كثافة وتنوعاً عند أقدام الجبال لثخانة التربة ووفرة الرطوبة، ولقلة الانحدار مقارنة مع الأماكن الأكثر علواً وانحداراً.
- وفوق سطح الهضبة شبه المستوي تنتشر الأعشاب في الأماكن الواقعة بين الأودية والمنخفضات، لأن الجزء الأكبر من رطوبة الشتاء والربيع يتركز في القسم الأعلى من التربة الغنية بالجزئيات الغضارية الخازنة للماء، ولكن قلة ثخانة هذه الطبقة تؤدي إلى نمو الأنجم ذات الجذور الأعمق. في حين تكثر الأنجم في بطون الأودية الواسعة وفي المنخفضات لأن ثخانة التربة أكبر والرطوبة أكثر. ويبرز أثر القاعدة الصخرية والتربة في الحُبرَات الصلبة جداً والغنية بجزئيات الغضار، إذ تختفي الأعشاب والأنجم في أواسطها، وتزداد ازدياداً ملحوظاً عند هوامشها بسبب تناقص صلابة التربة هنا تناقصاً شديداً. وتشاهد لوحة مشابهة في المنخفضات الملحية، إذ تكاد تختفي النباتات في مراكزها وتزداد كثافة في الأطراف لانخفاض مستوى الماء الباطني المالح، والنبات هنا ملحي وعصاري غالباً.
- يلاحظ في بعض جبال السلاسل الوسطى كالبلعاس بقايا أشجار وأحراج من نباتات البحر المتوسط مثل البطم ، والسويد والخوخ البري والقليل من اللوز البري ، والزعرور. وتختفي هذه الشجيرات في السفوح المنخفضة وتبرز الأنجم كالشبيح

والحرمل . وتصادف في الواحات مثل واحة تدمر أشجار النخيل والأشجار المثمرة والخضر إضافة إلى نباتات المياه العذبة كالقصب والطرفاء الورقية وغيرها.

أهم نباتات البادية

يمتاز الغطاء النباتي في البادية باختلاف أنواع النباتات ففيه الشجيرات الرعوية والأنجم المعمرة والحشائش والأعشاب إضافة للفطور والأشنيات ويختلف الأوج النباتي وتواجد المجتمعات النباتية الرعوية من تجمع لآخر.

قسم الغطاء النباتي في البادية إلى: أ. الشجيرات والأنجم ، ب. الحشائش والأعشاب.

الشجيرات والأنجم: 1- الروثة: يعتبر نبات الروثة من أهم الشجيرات المعمرة المنتشرة في البادية حيث ينتشر معظم أرجائها وهو من النباتات الرعوية ذات القيمة الغذائية العالية جيدة الاستساغة حيث ترعاه الأغنام في كل فصول السنة وخاصة في فصل الخريف.

2- الرغل: من الأنجم المعمرة وتقبل الأغنام على رعيه في فصل الخريف وهو من النباتات الرعوية الهامة . وللرغل أنواع متعددة وهو بصفة عامة من أهم المجموعات الرعوية المنتشرة في المناطق الجافة وشديدة الجفاف

3- الشيح : وهو من النباتات الرعوية المعمرة وذات الانتشار الواسع في البادية ويصل ارتفاعه حتى 60 سم. يتميز برائحته العطرية والتي تحد من قابليته للرعي في بدء نموه حيث يرعى قليلاً في مطلع الربيع وتقبل الأغنام على رعيه في أواخر فصل الخريف وفصل الشتاء حيث تغسل الأمطار النبات فتخفف من رائحته العطرية النفاذة ، وقد أثبت هذا النبات مقدرته على مقاومة الرعي الجائر والاحتطاب على مر السنين.

4- اليتنه أو النيتون:

من النباتات المعمرة ذات الاستساغة والقيمة الغذائية المتوسطة، يصل ارتفاع النبات لـ 75 سم ، ويستطيع النبات غزو الأراضي المحجرة وخاصة عند ارتفاع معدلات الأمطار عن 170 مم، ويمتاز بكثرة ثماره التي تتحول إلى بذور ذات قيمة علفية حيث تقبل عليها الأغنام بشهية بعد أن يصيبها الصقيع، كما ترعاها وهي خضراء في مواسم الجفاف وهي تملأ فراغاً هاماً في دورة الرعي السنوية.

5- الصر: من النباتات الشوكية المعمرة، قد يصل ارتفاع النبات لـ 80 سم وهو ذو استساغة وقيمة غذائية منخفضة، النبات ذو نموات إبرية الشكل تكون غضة في فصل الربيع تأكلها الأغنام وسرعان ماتتصلب متحولة إلى أشواك قاسية تؤذي الأغنام وهو من النباتات الغازية وتعتبر الإبل خير وسيلة للحد من سيطرة وانتشار هذا النبات، وقد تم إدخال أعداد من الإبل في كل من مركزي وادي العزيب ببادية حماه والشولا ببادية دير الزور للقضاء على تجمعات هذا النبات والحد من انتشاره حيث تم الحصول على نتائج جيدة في هذا المجال.

6- الهربك: من النباتات المعمرة يظهر في مجتمعات الشيخ والبقا ويزداد انتشاراً وكثافة تحت ظروف الحماية وقد يصل ارتفاع النبات لـ 60 سم وهو أكثر استساغة من الشيح نظراً لخلوه من الروائح العطرية ويعتبر من الأنجم الممتازة.

7- الحرمل : من النباتات العشبية المعمرة ينافس أعشاب المراعي الجيدة، يتواجد في المنخفضات والأراضي الحافظة للرطوبة وهو يحتوي على مادة سامة هو أخضر حيث يؤثر على الجهاز الهضمي للأغنام مسبباً لها الشلل وهي لاترعاه أخضر عادة إلا في حالة العطش أو الجوع الشديد ويمكن أن ترعاه يابساً دون ضرر وهو كسابقه ينتشر في الأراضي المفلوحة سابقاً والمتروكة

8 - الشنان: نبلت شجيري معمر يصل ارتفاعه إلى 70 سم قابليته للرعي ضعيفة ويسبب اضطرابات هضمية بسبب المواد القلوية الموجودة في أجزاء النبات العصارية وخاصة إذا رعي وهو أخضر بكميات كبيرة نتيجة لعطش الأغنام ويرعى في الشتاء بعد جفافه دون ضرر وهو من الأنواع منخفضة الاستساغة وإذا رعي بكميات كبيرة قد يسبب موت الأغنام، ويسود هذا النبات في المناطق المفلوحة سابقاً.

ب- الحشائش والأعشاب

1-البقا: وهو نوعان السينائي والبصلي، يعتبر من أهم حشائش البادية ويغطي 60-70% من أراضي البادية، ويسود في المواقع ذات المعدل المطري 100 مم فأكثر، وهو من النباتات المعمرة المرغوبة وعالية الاستساغة وموسم رعيه خلال فصلي الشتاء والربيع. إلا أن طاقته الإنتاجية منخفضة نسبياً ، وهو يمتاز بنموه السريع بعد الأمطار المبكرة حيث يكسو الأرض بخصوبة ويلعب دوراً لا بأس به في حماية التربة من عوامل التعرية حيث تتجمع أبصاله في أقراص تمسك التربة.

2-النصي: من النباتات النجيلية المعمرة ينتشر في المناطق الجافة وشديدة الجفاف يسود في المناطق ذات الأتربة الرملية هو من النباتات ذات الاستساغة العالية وأكثر ما ينمو في أواخر فصل الربيع وأوائل فصل الصيف.

3- النجيل المالح (العكرش): يسود في الأراضي المالحة وفي حالة نقص الأنواع الأخرى من المراعي وهو ذو استساغة جيدة وتقبل عليه الأغنام بشهية ولاترك منه سوى الجذور.

4- العذم اللحي: من النباتات النجيلية الرعوية الممتازة والمستساغة ، يصل ارتفاع النبات لـ 100 سم ويمتاز بتعمق جذوره، معظم نمو النبات في فصل الربيع وينشط في الوديان الرملية ومن المؤسف أن هذا النبات في طور الانقراض نتيجة للرعي الجائر وهو من الأنواع المساعدة في تثبيت الكثبان الرملية.

5- السنسيلة: من النباتات الحولية الربيعية قد يصل ارتفاع النبات لـ 60 سم ويزداد نموه في مطلع الربيع، وهو ذو استساغة عالية.

6- القريطة: من النباتات الرعوية الحولية الصغيرة ذو قيمة غذائية واستساغة عالية وهو يتميز بالنمو السريع بعد الأمطار الخريفية ، وهو يلعب دوراً كبيراً في عمليات الفطام المبكر للمواليد حيث تقبل على رعيه بنهم.

7- الشعير البري: من النباتات النجيلية المعمرة الربيعية يزداد كثافة في المنخفضات والفيضات وهو ذو قيمة رعوية جيدة .

الفيضات في المناطق الجافة

تعريف الفيضات

تتشكل الفيضات في المنخفضات المفتوحة التي تنساب إليها مياه الأمطار والسيول من المناطق المجاورة لها، وهي ذات نظام بيئي مميز من حيث التربة الخصبة ومحتواها الرطوبي والمواد العضوية المنقولة.

أهمية الفيضات

تنتج الفيضات كميات عالية من المادة العلفية وهي ذات تنوع حيوي (نباتات- طيور- حيوانات برية...) ومخزن للبذور ومصدر لإنتاج العديد من الأنواع النباتية التي يمكن استخدامها في عمليات تأهيل البادية.

أسباب تدهور الفيضات

- الفلاحات المتكررة لزراعة المحاصيل
- الرعي الجائر والمبكر
- التغيرات المناخية وتوالي مواسم الجفاف
- الاحتطاب للشجيرات المعمرة
- عدم وجود ضوابط وتشريعات للاستخدام الأمثل لهذه الأراضي

إعادة تأهيل الفيضات

تختلف عملية تطوير وإصلاح الفيضات بين المناطق الشديدة الجفاف والمناطق الجافة وكذلك تبعا للقوانين والأنظمة السائدة في كل منطقة.

المناطق الأكثر جفافاً - أقل من 200 مم - في هذه المناطق من المفيد اعتماد الأنواع الرعوية المحلية (رغل، روثة...) كما يمكن استخدام التقنيات التالية:

١ - زراعة الشتول الرعوية مع ملاحظة ترك مساحات للتجديد الطبيعي ومساحات مقابلة يتم فيها تحريك سطح التربة بشكل بسيط لتوفير مهد مناسب للإنبات.

المناطق الأعلى أمطاراً أكثر من 200 مم- في هذه المناطق حيث تكون الفلاحات ممكنة، فإن إدخال بعض المحاصيل العلفية كالشعير، و الفصة الحولية (ضمن نظام الزراعة البينية) يعتبر من الأساليب المفيدة حيث تتشارك المحاصيل الحولية مع الشجيرات المعمرة في إيجاد بيئة مناسبة لرعي الحيوانات من حيث توفير العليقة المتكاملة وتأمين البدائل العلفية في الأوقات الحرجة من السنة.

إن إشراك المجتمع المحلي في عملية الإصلاح ونشر الوعي والإرشاد هو حجر الزاوية لنجاح تطوير هذه الفيضات، لذا يجب إشراك المجتمع المحلي في جميع خطوات التطوير ومن البداية. فبالإضافة إلى الزراعات الرعوية يجب العمل على تقديم حزمة متكاملة تشمل تقنيات تربية الحيوان في سنوات الجفاف. ومن المهم إشراك المجتمع المحلي في عملية حماية الزراعات الرعوية حتى يحين موعد استثمارها.

آثار إعادة تأهيل أراضي الفيضات

- الآثار الاجتماعية

- نقل المجتمع المحلي من دور المتفرج إلى دور المبادر في وضع وتنفيذ وإدارة البرامج التنموية الخاصة بهم.
- تدعيم الإخاء والتلاحم الاجتماعي بين أعضاء التجمع نتيجة التعاون في الاستفادة من الموارد الطبيعية.

الآثار البيئية

- عودة ظهور بعض الأنواع المنقرضة
- تخفيف عمليات انجراف التربة المائية والريحية
- تراجع النباتات الغازية والشوكية والسامة
- تكاثر وزيادة الكثافة والتغطية النباتية والحفاظ على أنواع النباتات المرغوبة
- عودة الحياة البرية والتوازن البيئي إلى الفيضات المحسنة

الآثار الاقتصادية

- زيادة مساهمة هذا الجزء من المرعى في تأمين أعلاف الحيوانات
- تخفيف الطلب على الأعلاف المركزة بزيادة مدة الرعي
- تخفيف عناء وتكاليف النقل والترحال على المربين
- تحسين وضع القطيع وارتفاع نسبة المواليد
- إيجاد دخل إضافي للسكان

المحاضرة الثانية

السياسة الحكومية وإستراتيجية القطاع الزراعي

الدولة هي التي تملك البادية، غير أن البدو وغيرهم من أصحاب الماشية يستخدمون الموارد على أساس العرف، مع الاعتراف نوعاً ما بحقوق الرعي لكل مجموعة منهم . وفيما عدا قلة من البلدات الكبيرة وعدة قرى تقع على حافة البادية، فإن سكان هذه المساحة الجغرافية الشاسعة قليلون للغاية . ولا يتجاوز عدد سكان الحضر من البدو 150,000 شخص.

وفي الماضي، كانت المجتمعات التي تعيش في البادية وتعتمد على مواردها تتعايش فيما بينها وتحافظ على معارفها المحلية التقليدية ومواردها المتنوعة تماماً (سواء الحياة البرية أو النباتية) في منطقتها، ونظراً لقلة الموارد الرعوية وشح المياه، كان معظم الرعاة يغادرون البادية طوال الفصل الحار كله ليرعوا قطعانهم على بقايا المحاصيل ومخلفات الحصاد في مناطق المستوطنات البشرية الأخرى ، وقد أوجد هذا النمط تكاملاً شديداً الفائدة بين مختلف القطاعات الايكولوجية ونظم الإنتاج، من ذلك مثلاً أن الحيوانات التي ترعى على المنتجات الزراعية الدونية تتيح الاستخدام الحميد لعدة ملايين من وحدات العلف، كما أنها تساهم في تخصيب التربة (بالسماد الحيواني)؛ وعندما ترعى الحيوانات على الجبال، تتاح الفرصة للنباتات أن تستعيد حياتها في المناطق السهلية، وكانت الغنم تربي وتدار بطريقة تمكن من استخدام المراعي الحرة في سهوب المناطق الشرقية بكفاءة طوال فترة أربعة إلى ستة أشهر كل سنة. وكانت مخلفات المحاصيل في الأراضي الغربية والشمالية تستخدم خلال باقي السنة . وكانت هذه الحالة مستقرة حتى أربعينيات القرن الماضي.

وفي الفترة من أوائل الخمسينيات إلى منتصف التسعينيات، شهدت البادية استغلالاً مكثفاً لأغراض المحاصيل البعلية - الشعير أساساً، ودخل أغنياء السكان والتجار في المدن الرئيسية مثل حلب وحماة وحمص في اتفاقات مع المربين والرعاة في البادية حول زراعة المحاصيل على نطاق واسع، وقدم التجار البذور والجرارات الآلية، في حين قام الرعاة بالإشراف على الحراثة وتكفلوا بحماية مواقع المحاصيل، فإذا كان هناك محاصيل يمكن حصادها تقاسم الطرفان المكاسب؛ إما إذا كانت السنة جديداً، فإن الرعاة كانوا يرعون قطعانهم في المنطقة المزروعة كلها تفادياً لشراء الأعلاف، مما يوفر لهم المال. وجلبت الجرارات وزرعت جميع المنخفضات والمواقع التي توفرت فيها تربة صالحة . وأدى إدخال الجرارات وإشراك التجار الذين لم يكونوا بالضرورة من مالكي القطعان إلى التوسع في زراعة المحاصيل ليشمل مناطق

أكثر هشاشة وعلى التوازي من ذلك، ارتفعت أعداد الماشية، غير أن نمط ملكية معظم القطعان تغير هو أيضا. فالمالكون الجدد لم يكونوا دائما يمارسون بصورة مباشرة إدارة قطعانهم وجرى استئجار الرعاة و/أو تنظيمهم في اتحادات. وخلال الجزء الأول من هذه الفترة، خصصت الخطط الزراعية الحكومية 30 في المائة من المراعي للزراعة، على أساس الحفاظ على المساحة المتبقية كأراض رعوية. وسمحت الحكومة بالاستثمار في الزراعة المروية، وهي ممارسة ثبت أنها غير قابلة للاستدامة. فمسألة مراقبة زراعة المحاصيل في البادية و/أو حظرها في نهاية المطاف خضعت لمواقف حكومية تتغير باستمرار.

ومع ذلك، فقد صدر عام 1970 مرسوم (هو المرسوم 140) كان المحاولة الأولى التي تبذلها الحكومة لمنع الاستيلاء على المراعي ولحظر الزراعة في أراضي السهوب غير المروية (من قبيل البادية).

على أن استخدام المياه الجوفية لأغراض الري شهد توسعا سريعا، خاصة وأن مياه الضخ مجانية ولم يكن هناك أي تكلفة استثمارية إلا في البئر والمضخة المناسبة، وحفر المزارعون آبارهم بأنفسهم وحصلوا على القروض بمعدلات فائدة ميسرة لأغراض شراء الوقود والمضخات المستوردة بأسعار مدعومة، فقد كانت زراعة المحاصيل المروية الأسلوب الأجدى لاستخدام الأرض بالنسبة لعدد كبير من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وبحلول عام 1999 كان عدد الآبار قد وصل إلى 201,259 بئراً، كانت نسبة 25 في المائة منها بدون رخصة رسمية، لقد تجاهلت هذه الممارسات قدرة هذه المنطقة الهشة وعطلت الأنماط التقليدية في إدارة الموارد، وهي أنماط تستند إلى التكامل بين مناطق المستوطنات البشرية الخمس والهجرات الموسمية الخارجة من البادية. كما استنفذت هذه الممارسات موارد نباتات الكالأ الطبيعية وضاعفت الضغط على موارد المياه واستهلكت اتجاهها لتدهور الأراضي تصاعديا جامحا نحو تدهور الأراضي. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أعداد الماشية، غير أن ملكية معظم القطعان تغيرت حيث أصبحت التربية المكثفة صناعة حقيقية يمارسها التجار وسكان المدن الكبيرة الذين باتوا يملكون أجزاء كبيرة من الثروة الحيوانية في البادية، وبالتدريج ضاعت المعارف والممارسات الإدارية التقليدية، في حين أن زيادة حجم القطيع أصبحت هي الإستراتيجية المفضلة لتفادي مخاطر تقلب هطول الأمطار وعدم القدرة على التنبؤ بحصاد الشعير.

وحتى عام 1995، كان كثير من الرعاة، بل ومن غير الرعاة أيضا، يمارسون زراعة الشعير البعلية وسواء كان الموسم خيراً أو عجباً، كان بوسعهم أن يعلفوا حيواناتهم على مخلفات المحاصيل، بل وتوفر لديهم في سنوات الخير شيء من القمح يبيعه أو يطعمونه

لحيواناتهم. كان هذا النظام مفيداً سواء للتجار أو للرعاة، وفي معظم الحالات كان التجار يقدمون المال والسلع للرعاة على سبيل السلفة، مما أغرق الرعاة بالديون لدرجة أنهم لم يعد بوسعهم التخلي عن النظام بإرادتهم. كان هذا المزيج من الزراعة والرعي يناسبهم تماماً، غير أنه لم يكن من الممكن أن يستمر على الأجل الطويل، فزراعة الشعير كانت تقضي على الغطاء النباتي الطبيعي كما كانت الحراثة المستمرة مدمرة للتربة.

في 1995، فرضت الحكومة حظراً شاملاً على الزراعة بمختلف أشكالها، سواء كانت مروية أو بعلية، وبذلك تم منع زراعة المحاصيل بصورة مؤكدة في البادية. وفي 1999 و 2001، أضافت الحكومة لوائح جديدة أوقفت بموجبها حفر الآبار في الطبقة التصدعية، ثم حظرتها بالكامل، إلا لأغراض الشرب.

وهكذا، خلف كل من زراعة المحاصيل وفرط الرعي وتزايد حدة الجفاف آثاره على المراعي وأصبحت بعض المناطق متدهورة بصورة لا رجوع عنها. وبنهاية التسعينيات، بلغ التدهور درجة من التقدم بحيث لم يكن باستطاعة البادية في معظم السنوات أن تقدم أكثر من ربع احتياجات قطعان الحيوانات المجترة الصغيرة من العلف السنوي. وبسبب قلة وجود ما يمكن أن ترعى عليه القطعان، أصبحت الماشية تعتمد على أعلاف تدعمها الحكومة وعلى زيادة تواتر الترحال وطوله إلى المناطق الغربية والشمالية الشرقية من البلاد بحثاً عن المرعى والغذاء ومخلفات المحاصيل خارج نطاق البادية. وبالتدريج تراجع مستوى الدخل والأوضاع المعيشية واضطر كثير من المربين إلى بيع قطعانهم. وتحولت الأسر إلى أنشطة أخرى أو أصبحت تعتمد على تحويلات يرسلها إليها أبنائها الذكور العاملون في المدن أو خارج البلاد.

وفي الأسر الرعوية في البادية، تتولى النساء معظم الأعمال المنزلية بالإضافة إلى جملة من المهام المتصلة بتربية الحيوانات، من قبيل رعي الحيوانات وحلبها وتنظيف الحظائر أو الزرائب، ويشارك نحو 78 في المائة من النساء في أنشطة تربية الغنم، في حين أن 15 في المائة فقط (وهن النساء الأكبر سناً) يودين الواجبات المنزلية وحدها، والمرأة مشغولة باستمرار أثناء النهار في أداء المهام المنزلية، على ما يفترض. ويعمل 42 في المائة منهن 10 ساعات أو أكثر في اليوم الواحد، بينما يعمل 46 في المائة من النساء بين خمس وعشر ساعات يومياً. والنساء والفتيات هن المسؤولات أيضاً عن جلب الحطب والمياه عموماً، إذا كان من الممكن القيام بذلك على مسافة معقولة من البيت، ويظهر من دراسة أجراها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة أن مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية تميل إلى

كونها موسمية وتصل أوجها أثناء فصول إدرار الحليب والإطعام اليديوي في الشتاء والربيع، والنشاطان هذان من اختصاص المرأة عادة. كما أن تجهيز الحليب يعتبر هو أيضاً من الأنشطة النسوية، مما يضيف إلى أعباء عمل المرأة في فصل إدرار الحليب.

الجهود الحكومية لتنمية البادية

عملاً على وقف تدهور المراعي وقلب مساره، عمدت الحكومة إلى تنفيذ كثير من البرامج بمساعدة وطنية ودولية ووضعت تصورات مختلفة لتنظيم مالكي القطعان، بمن فيهم من يعيش في القرى على حافة البادية وفي البلدات الكبيرة، وكذلك البدو، في تعاونيات لتربية الماشية.

ومنذ عام 1959، حاولت الحكومة السورية أن تنمي البادية من خلال سلسلة من البرامج والنهج ولكن أياً منها لم يلق نجاحاً معقولاً. وقد قام المشروع الإقليمي لتنمية المراعي، الذي نفذته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإدراج سورية بين البلدان الستة المشاركة. وجرب المشروع النهج التشاركي ومفهوم الإدارة الشاملة للموارد اعتباراً من عام 1987 وحتى أوائل التسعينيات. وأخذ المشروع بأربعة ابتكارات تقنية رئيسية لتنمية المراعي وإدارتها على الشكل التالي:

- ١ - إراحة الأراضي الرعوية على الأجل القصير لتتولد فترة رعي عادي ولكنه منظم يستعاض فيها عن الأسلوب المحافظ السابق المتمثل باستخدام الحيازات المغلقة الطويلة الأجل، وهو أسلوب يمنع عموماً أي استخدام آخر للموارد وقد أدى مع الوقت إلى زيادة التدهور نتيجة لاستخدام الحيازات المغلقة استخداماً غير كاف.
- ٢ - استخدام حيوانات الرعي لتعزيز الاتجاهات الديناميكية في الأراضي الرعوية وتحريكها من خلال تأثير الحوافر وتنشيطها وتحسين توازن المادة العضوية فيها، وما شابه ذلك.
- ٣ - إعادة تزويد الأرض ببذور الأنواع البلدية بغية توجيه التجدد الطبيعي وتنشيطه للاستعاضة تدريجياً عن زراعة جُنَيَات الكَلأ العالية التكلفة.
- ٤ - الأخذ بنهج تشاركي يستند إلى مشاركة مجموعات من المستفيدين محددة جيداً في استغلال مواقع رعوية معروفة وواضحة المعالم. وشاركت هذه المجموعات في تحديد الاحتياجات الأساسية لدى المجتمعات المحلية ومدى مشاركتها، وفي التنفيذ الفعلي للمجموعات التقنية وحماية المواقع الخاضعة للتنمية وتطبيق خطط للإدارة تم وضعها في المجتمعات المحلية.

بعد ذلك، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتصميم وتنفيذ مشروع في منطقة السهوب السورية استند إلى نتائج المشروع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتمثل هدف المشروع الجديد في استصلاح المراعي وإقامة محمية للحياة الطبيعية في التليّة. ودلت الطرائق والنهج والمجموعات التقنية المختلفة المستخدمة أن من الممكن زراعة جُنبيات الكلاً بهدف استصلاح الأراضي، غير أن بلوغ التأهيل المستدام وتحقيق تعاون الرعاة البدو كانا يمثلان تحدياً أكبر، وهذا هو الجانب الذي عولج بنجاح في سياق مشروع تنمية المراعي في البادية بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

المؤسسات العاملة في البادية

خلال العقود الأخيرة، دأبت الحكومة السورية على التدخل من خلال المؤسسات المحلية لحماية المراعي والتقليل من الأضرار التي نزلت بها. ففي عام 1975، تمّ تشكيل مديرية تعنى بالبادية وأنشئت محميات كثيرة، وهي مناطق محمية لأغراض الرعي.

اعتمدت المديرية نهجاً يقوم على تنظيم الرعاة في تعاونيات وأعطيت لكل من هذه التعاونيات مساحات رعوية خاصة بها، وجرى توسيع نطاق الهياكل الأساسية لتشمل معظم أنحاء البادية، ويشمل ذلك بناء نقاط جديدة للمياه وإصلاح الآبار وتشغيلها. على أن أراضي التعاونيات الرعوية لم تكن قد خضعت من قبل لترسيم الحدود أو التخصيص، ولذا فقد شرعت مديرية البادية بإنشاء المحميات منطلقاً من قرارات « من القمة نازلاً » دون أي تشاور مع الأهالي من البدو، وسمح لبعض أصحاب القطعان بالرعي ضمن هذه المحميات على أساس الأجرة وشعر البدو بأنهم مستبعدون من العملية، ولم يضمن ذلك إدارة هذه المحميات وحمايتها بصورة مناسبة، وفي هذا السياق، كانت المديرية هي السلطة الوحيدة لاتخاذ القرارات حول من يحق له أن يرعى قطيعه وأين.

وكثيراً ما كانت كثافة القطعان وفترة الرعي لا تحظيان بالاحترام، وأدى هذا إلى تدهور سريع لكثير من المحميات. وهكذا، اتضحت بكل جلاء الحاجة إلى مشاركة كاملة من جانب البدو في تنمية المراعي وإدارتها.

وفي عام 2008، تغيرت "مديرية البادية" لتصبح مديرية حماية البادية التي تتمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة أية زراعة غير مشروعة للمحاصيل والإبلاغ عنها. إضافة لذلك، أنشئت هيئة جديدة للبادية مديرها العام مسؤول أمام رئاسة الوزراء دون أن تكون له صلة تُذكر بوزارة الزراعة، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية الأراضي الرعوية على نطاق واسع. وفي هذا

الصدد، هناك حاجة قوية للتنسيق بين هيئة البادية ووزارة الزراعة بخصوص البرامج والنهج التي يتعين تطبيقها في تنمية وإدارة المراعي في المستقبل القريب.

ويلعب الاتحاد العام للفلاحين، وهو يشمل الرعاة، دوراً أساسياً في منح الرخص للتعاونيات لإدارة مناطق الرعي المخصصة لها، وخلال السنوات القليلة الماضية من تنفيذ المشروع، غير الاتحاد موقفه إزاء النهج التشاركي، ويمكن لتغيير الموقف هذا أن يؤثر على توسيع نطاق الأنشطة وعلى أية برامج مقبلة لتنمية المراعي.

خصائص المجتمعات البدوية

مفهوم البدو والبدو

□ أشار ابن خلدون في مقدمته إلى البدو بكلمة “العرب”.

□ البدو هم أقوام رحالة لا يقيمون بيتاً ثابتاً بل يهيمون حيث طاب لهم حاملين بيوتهم على هور مطاياهم ينصبونها حيث أقاموا معتمدين على ماشيتهم يغذونها بما أنبتت الأرض من كلاً الطبيعة ويتغذون بلحومها ألبانها ويتخذون مافاض لديهم منها ومن صوفها ومن شعرها ووبرها لسد احتياجاتهم من مطعم وملبس ومسكن.

□ البدو الحقيقيون هم قبائل رحل أقحاح ومربو جمال، ينتقلون من موقع تتوفر فيه المياه والمراعي إلى آخر، حالما يقلع الموقع الذي تركوه عن تقديم الماء والكلاً لقطعانهم.

□ فالبدوي هو ساكن الصحاري التي لاتعني فقط صحاري الرمال بل كذلك الصحاري الصخرية وصحاري السهوب.

من خلال استعراض التعريفات السابقة عن البدو والبدو فإنه يمكن القول بأنه اتفاق ضمني وليس لفظي على أن البدو هم أولئك الناس الذين يعتمدون التنقل الدائم مع قطعانهم، والذي يتخلله فترات استقرار محدودة. وعلى هذا الأساس فإن حرفة الرعي تشكل النمط الأساسي الذي تعتمد عليه حياة هؤلاء الناس في مفهومها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أنماط حياة البدو

أن النمط الاجتماعي لسكان البادية الذي تقتضيه حياة التنقل، يعتمد ربما على مجموعات صغيرة تربطها علاقات أسرية في الدرجة الأولى كالأخوة وأبناء العمومة التي تنتمي إلى عشيرة ثم إلى قبيلة في نهاية الأمر. ويمكن تصنيف البدو على أساس متنوعة ومتعددة يصنف البدو على أساس التنقل والترحال على النحو التالي:

1- ذوي الارتحال الواسع

2- ذوي الارتحال المحدود

٢ - ذوي الارتحال الموسمي

وعلى أساس الاستقرار يصنف البدو إلى: البدو المستقرين استقرارا كاملا أو جزئيا من جهة، وغير المستقرين من جهة أخرى، وفي هذا السياق يشير ابن خلدون إلى أن المجتمعات تنقسم إلى عشائر رحل، ونصف رحل، ونصف متحضرة، ومتحضرة. وعلى الرغم أنه لا ينبغي على الأقل من الناحية الإجرائية أن يطلق مصطلح "البدو" على السكان المستقرين حتى لو كانت أصولهم بدوية ، إلا أن الكثير منهم يحتفظ بالقيم والعادات والتقاليد السائدة في البداية. وفي دراسة لحياة البدو في بادية الشام يمكن تمييز ثلاثة أنماط للبدو:

- 1- البدو الذين يعتمدون على الترحال وتربية الإبل فقط وهم الأساس.
 - 2- البدو الذين يعتمدون على تربية الإبل والأغنام وهؤلاء أقل حراكا من النمط الأول.
 - 3- البدو نصف المتحضرين الذين يربون الإبل والأغنام وقيمون علاقات وثيقة مع أهل القرى والمدن المجاورة، وهؤلاء يسهل تحضرهم ، حيث قد لا يمضي جيل أو اثنين إلا وهم ضمن الحياة الحضرية أو يمارسون الزراعة.
- خصائص المجتمعات البدوية وتراثها

تناول Cole (2003) التغيرات التي طرأت على البدو من الناحية الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية ومن أبرز ماورد في الدراسة:

أن أغلب البدو استوطنوا في مناطق الواحات والقرى ومراكز الاستيطان وفي أحياء متفرقة في المدن ومازال بعض البدو رحل ومنتشرين على مساحات واسعة ، وتعتبر المواشي هي رأس المال وهي مصدر تجارتهم واستهلاكهم .

والبدو اليوم لا يختلفون عن بقية المواطنين من الناحية الإدارية فهم يحملون إثبات الشخصية ويمارسون حق التصويت كما أن الأجيال الشابة منهم استوطنوا وبعضهم التحق بالجامعات وكثيرا من أولئك الذين استوطنوا يعملون بالتجارة والمقاولات والنقل والشرطة... كما أشار إلى أن عادات البدو بقيت معهم، مثل الزواج من بنت العم وهذا ليس قصرا على البدو بل يشاركونهم في ذلك القرويون وبعض سكان الحضر ولكن بدرجات متفاوتة.

كما بينت كثير من الدراسات أن البدو الذين استوطنوا قد امتهنوا العمل الزراعي والحرفي من الناحية الاقتصادية إلى جانب التركيز على حرفتهم الأساسية وهي الرعي .

وبشكل عام فإن المرأة أصبحت تقوم بأدوار منزلية ذات مردود اقتصادي، ومن ناحية ثانية فإن الأسرة لها نظاما اجتماعيا أساسيا بالنسبة لوظيفتها الإنتاجية إضافة إلى احتفاظها بالعادات والتقاليد بالنسبة للفرد والجماعة.

كما لوحظ التغير في سلطة الزوج ونشأة علاقات قائمة على الحرية الفردية للذكور والإناث وتبين انه لا يزال شيخ القبيلة هوي الحامي ضد جهات النزاع الخارجي ويلجأ إليه لحل المشكلات. وأن البدوي لا يزال حريصا على انتمائه لشيخ القبيلة إلى جانب حرصه على انتمائه للمدينة التي تؤمن له احتياجاته الاقتصادية والأمنية وحق التملك.

كما أظهرت الدراسة وجود تحول تدريجي في تعليم الفتاة ووجد أنهم يحرصون على التعليم الثانوي لكي يدخلوا الجامعات كما ان الأب هو من يحدد رغبة الأبناء في نوع التعليم. واتفقت عدد من الدراسات حول عدد من التوصيات فيما يخص البدو وأنماط حياتهم على النحو التالي:

- ١ - تعريف البدو عن طريق وسائل الإعلام والزيارات الميدانية للمختصين بالمؤسسات الاجتماعية وما يمكن أن تقدمه لهم من خدمات.
- ٢ - تحسين مستوى الخدمات المقدمة مثل استخدام وسائل النقل في توفير الصحة والتعليم.
- ٣ - تشجيعهم على الزراعة وإقامة دورات زراعية تثقيفية لهم ومنحهم القروض الميسرة.
- ٤ - النهوض بمهنة الرعي عن طريق حماية المراعي، وزيادة رقعتها باستخدام بذور النباتات وتوفير الأعلاف والخدمات البيطرية ومنع ذبح إناث الأغنام.